

٤ - ما اتفق لفظه واختلف معناه

من القرآن المجيد للمبرد

١ - المؤلف :

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفي ٢٨٥ هـ والمبرد حظى بدراسات متعددة ، وترجمت له معظم كتب طبقات النحويين واللغويين .
وسلسلة نسبه سجلها الزبيدي في طبقاته متكاملة ، فهو :
مُحمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعيد بن
عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث الخ^(١) .

ويذكر السيوطي في " البغية " أن الذي أطلق عليه لقب " المبرد " هو المازني ، قال السيوطي : " ولما صنَّف المازني كتاب " الألف واللام " سأل المبرد عن دقيقه ومويصه ، فأجابه بأحسن جواب فقال له ، فأنت المبرد - بكسر الراء - أي المثبت للحق ، فغيره الكوفيون ، وفتحوا الراء " ^(٢)

وقد أثبت له السيوطي في " البغية " ، وغيره من مؤلفي كتب الطبقات أن من مؤلفاته كتاب : " ما اتفق لفظه واختلف معناه " ^(٣)
وكتاب : ما اتفق لفظه واختلف معناه " صغير الحجم " ، حققه زميلنا الدكتور أحمد محمد سليمان أبو رعد نشر وطبع وزارة الأوقاف بالكويت سنة ١٩٨٩ م . ، ويقع في ٨٦ صفحة من القطع المتوسط وعنوان هذا الكتاب يشير إلى أنه تناول ظواهر معيَّدة من المشترك اللفظي في القرآن الكريم .

(٢) بغية الوعاة : ١ / ٢٦٩ .

(١) طبقات النحويين واللغويين : ١٠١ .

(٣) السابق : ٢٧٠ .

وقد بينت سابقاً أن المشترك اللفظي في القرآن الكريم ، وضعت له مُسميات أخرى ، مثل الأشباه والنظائر ، أو الوجوه والنظائر أو التصاريف ، لأنه كما قدمت - لا نُطلق على كلمات القرآن ألفاظاً ، لأن الألفاظ يُرمى بها اللسان ، ويقذفها متى أراد ، والقرآن الكريم اجلاله ، وهيئته لا يرمى ولا يُقذف ، ولكن يُقرأ ويُتلى .

٢ - منهج المبرد في كتابه :

١ - المبرد لم يلتزم بعنوان كتابه ، لأنه بدأ كتابه بظاهرة الترادف الذي عبر عنه بقوله : " اختلاف اللفظين والمعنى واحد وهذه ظاهرة أخرى تختلف عن ظاهرة المشترك اللفظي الذي سمى كتابه به .
والدليل على ذلك قوله : " فإما اختلاف اللفظين ، والمعنى واحد فقوك : " ظننت ، وحسبت " و " قعدت ، وجلست " و " نراع وساعد " و " أنف و مرسين " .

وتناول مع هذا أيضاً ظاهرة اختلاف اللفظين ، واختلاف المعنيين حيث قال : " فإما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فنحو قوك : " نهبت وجاء " و " قام وقعد "

ولم يكتف بهذا بل ضمَّ ظاهرةً أخرى متحدثاً عنها بالإضافة إلى ما سبق ، وهي ظاهرة الأضداد ، فحينما تناول كلمة " جلل " بين أنها تكون للصغير إذ يقول : " وقولهم : أمرٌ جَلَلٌ كقوله :
* كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ جَلَلٌ * (١)

أي صغير .

(١) في الأضداد للأصمعي : ٩ أنشد لييد :

والفتى يسمى ووليه الأمل

كل شيء ما خلا الموت جلل

ولم أجده في الديوان .

وقال لبيد :

وأرى أريدَ قد فارقني ومن الرِّزْمِ كثيرٌ وجلَّلَ^(١)
ثم بين أن معنى جلَّلَ قد يكون للتعظيم فيقول : " ويكون للتعظيم كقول

جميل :
(٢) رَسَمَ دارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةِ كِدْتُ أَقْضِي الحِياةَ مِنْ جَلَّةِ
أي من عظمه في عيني "

ويضيف إلى هذا قوله : " ومن ذلك الجون : الأسود ، وهو الأكثر
ويستدل على ذلك بيتن لعمر بن شأس ، والجون : الأبيض ، ويستدل
ببيت من الرجز . (٢)

ويتناول ظاهرة المشترك اللفظي الذي يحمل كتابه معناه بقوله : "
وأما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فنحو : وَجَدْتُ شَيْئاً : إذا أردت
وَجَدَانِ الضالَّةَ ، وَوَجَدْتُ عَلَى الرَّجْلِ مِنَ الْمَوْجِدَةِ وَوَجَدْتُ زَيْداً كَرِيماً
عَلِمْتُ " (٤)

٢ - ومن منهجه أنه في تناوله للظواهر اللغوية التي يأتي بها يستدل
بالشعر ليوضح التفسير اللغوي الذي يراه للكلمة التي تعرض لشرحها
فالرجاء قد يخرج عن معناه اللغوي الذي وضع له إلى معنى آخر وهو
الخوف .

يقول المبرد : ومن ذلك الرجاء يكون في معنى الخوف ، ويستدل
على ذلك بقول أبي نؤيب :

(١) شرح ديوان لبيد : ١٩٧ بروايته : * ومن الأرزاء رِزْمٌ نَوْجَلٌ *
(٢) ديوان جميل : ١٨٧ ، وانظر الأضداد لابن السكيت : ١٦٨ . من " ثلاثة كتب في الأضداد
وانظر الخصائص : ١ / ٨٥ ، ٢ / ١٥٠ .
(٣) انظر : ٤٧ ، ٤٨ .
(٤) انظر ٤٧ - ٤٨ .

(١) إذا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لم يَرَجُ لَسْعَهَا وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ غَوَافِلُ

٣- والمبرد في كتابه يطالب بالدليل من يرى للكلمة معنى آخر غير المعنى الأصلي لها ، فيقول :
" وكل من أثر أن يقول ما يحتمل مَعْنَيْنِ فواجب عليه أن يضع على ما يقصد له دليلاً ، لأن الكلام وضع للفائدة والبيان " (٢)

٤- ومن منهجه اللجوء إلى النحو والإعراب في تناوله الكثير من الظواهر اللغوية .

بيان ذلك أنه عندما تناول كلمة : الظن " بأنها قد تأتي بمعناها اللغوي وهو الشك ، وقد تخرج عنه إلى معنى آخر ، وهو اليقين نراه يرجع إلى التخريج النحوي ، والتأويلات الإعرابية ، والدليل على ذلك قوله :
وقوله تعالى : (إِنْ نَظُنُّ الْآظِنَاتُ) (٣) فهو الشك .

والنحويين فيه قولان : أحدهما : أن تكون " إلاً " في غير موضعها فيكون التقدير : إِنْ نحن إلاً نَظُنُّ ظَنًّا ، لأن المصدر إذا وقع بعد فعله مستثنى لم تكن فيه فائدة إلاً أن يكون موصوفاً أو زائداً على ما للفعل ولو قال قائل : ما ضربت إلاً ضربياً لم يفد بقوله : " ضربياً معنى لم يكن في " ضربت "

فمن قال : " إلاً " في غير موضعها فهو مثل : " ليس الطيبُ إلا المسك " مرفوعاً ، ولا وجه لهذا إلا على تقديم إلاً ليكون المعنى : ليس إلا الطيبُ المسكُ ، ليتحقق أن أصح الأشياء أن الطيب المسك " واستدل المبرد على ذلك بقول : الأعشى :

(٤) أَهْلُ الشَّيْبِ أَثْقَالُهُ وما اغتره الشَّيْبُ إلا اغتراراً

(١) انظر الأضداد للأصمعي : ٢٤ . (٢) انظر : ٥٢ . (٣) الجاثية : ٣٢

(٤) في الديوان : ٨٢ . * وما اعتره الشيب إلا اعتراراً * بالعين ، ومعنى اعتره : عرض له

من شواهد ابن يعيش : ١٠٧ / ٧ .

والقول الآخر سطره المبرّد بقوله :
" وقوم يقولون : إن نَظُنُّ إِلَّا إِنْكُمْ أَيُّهَا الدَّاعُونَ لَنَا تَظُنُّونَ أَنْ الَّذِي
تَدْعُونَهُ إِلَيْهِ ظَنُّ مَنْكُمْ ، وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ أَنْكُمْ عَلَى يَقِينٍ "

وعقب المبرّد على القولين بقوله : " وكلا القولين حسن ، وأكثر
التفسير على الأول ، وقالوا في قوله :
* وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارًا *
أي إِلَّا لِاغْتِرَارِهِ ، وَنَصَبَهُ لِلْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ وَالْفِعْلُ لِلشَّيْبِ
كَمَا أَنَّ " نَظُنُّ " نَاصِبَةٌ لِلْمَصْدَرِ الْمُضَافِ إِلَى مَا يَخَاطَبُونَهُ " (١)

٥ - ومن منهج المبرّد أنه يعتمد الحديث الشريف في ما يريد
الاستدلال عليه ، ففي قوله تعالى : عند ذكر السحاب والغيث :
(وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ) (٢) ، وقال : (اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ
فَتُنْفِثُ سَحَابًا) (٣)

وقال عند ذكر العذاب : (وَأَمَّا عَادٌ فَأَهْلِكُوكُمْ وَأَبْرِيحَ صَرَصَرِ
عَاتِيَةً) (٤) وبعد سرد عدّة آيات ذكرت فيها الرّيح في مقام العذاب عقب
المبرّد على ذلك بقوله :
" هذا الذي ذكرنا مما هو اللَّغِيثُ أَوْ الْعَذَابُ وَأَهْلُ الْعَنَاءِ فِيهِ قَوْلَانِ :
قَالَ بَعْضُهُمْ : لَا تَلْقَحُ السَّحَابُ بِرِيحٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَكِنْ تَبْدَأُ رِيحٌ ، وَتَقَابِلُهَا
أُخْرَى ، وَكَذَا إِنْ جَرَّتْ ثَلَاثٌ مِنَ الرِّيَاحِ .
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ يَقُولُ :

(١) انظر : ٥٤ - ٥٦ . (٢) الحجر : ٢٢ . (٣) الروم : ٤٨ .

(٤) العنق : ٦ .

”اللهم اجعلها رياحاً ، ولا تجعلها ريحاً“ . (١)

٦ - والمبرد خرج عن منهجه في كتابه الموقوف على ما اتفق لفظه واختلف معناه حيث يتناول ظاهرة لغوية أخرى ليس لها علاقة بموضوع كتابه ، كما أنها ليس لها علاقة بظاهرة الترادف أو التضاد هذه الظاهرة هي ظاهرة المجاز مع العلم بأن كتابه صغير الحجم لا يتسع لمثل هذه الظواهر المتعددة فمن قوله في ”المجاز“ ما نصه :

”قوله : (أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ) الآية ، وقال : (إِنَّا ^(٢) أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ) ^(٣) وقال : (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَرَا) ^(٤)

وقال : (وَسَلَّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ) ^(٥) فليس لقائل أن يقول من أهل

القبلة : إن الشياطين دخلوا في هذا الإرسال ، ولا أن قوله : (إِنَّا

أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ) كقوله : (إِنَّا أَرْسَلْنَا

نُوحًا) ، ولكن مجاز قوله : إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين أي

خلينا بينهم وبينهم . كقول القائل : أرسلت حمارك على زعمي أي لم

تحبسه ، فسمى التخليه بالإرسال كقوله : ^(٦)

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَنْدُهَا وَلَمْ يُشْفِقِ عَلَى نَعْصِ الدُّخَالِ

هذا لم يرسل الحمير لتعترك ، ولكنه لم يحبسها .

وكذلك قولهم : أرسلت الأمر من يدك : إنما هو لم تلزمه ^(٧)

(١) انظر : ٦٤ - ٦٥ . (٢) مريم : ٨٣ . (٣) نوح : ١ .

(٤) المؤمنون : ٤٤ . (٥) الصافات : ١٨١ . (٦) اللبيد ،

انظر ديوانه : ٨٦ ، وهو من شواهد الغزاة : ١ / ٥٢٤ وابن يعيش : ٦٢ / ٢ ، ومع

الهوامع رقم : ٩٣١ . (٧) انظر : ٧٠ .

٦ - وإلى جانب المجاز تحدّث عن ظواهر بلاغية من علم المعاني حيث وضع لها أبواباً ، ومن هذه الأبواب :
(١) قوله : " وما جاء في القرآن على هيتين في الاستفهام " (٢)
وباب : " المختصر في القرآن حيث يقول : " وفي القرآن مختصرات " ويعني بهذه المختصرات إيجاز الحذف ، وهو فن بلاغيّ وباب من أبواب علم المعاني .

على أية حال كانت نستطيع أن نقول : إن كتاب المبرد كتاب لغوي نحويّ ، بلاغي لم يتعرّض لظاهرة ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد إلا مختلطة مع الظواهر التي أشرت إليها سابقاً ، ولذلك فإن كتابه لا يعتبر كتاباً مستقلاً في هذا الموضوع ، ونكتفي بهذا القدر من الحديث عنه ، وتكفينا من نماذجه النماذج التي سقتها من خلال منهجه .

(٢) انظر : ٧٧ .

(١) انظر : ٧٣ .